تنظيم التجارة الداخلية في العراق

أشاره الى كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٤٣٩٢٦٥/٣٠٩٧) في ٢٠٢٤/١١/٤ والمتضمن تكليف مجلسنا بوضع خطة ودراسة لتنظيم التجارة الداخلية في العراق. تم تشكيل لجنة بالأمر الإداري ذي العدد (٣٧٢) في ٢٠٢٤/١١/٢٧ لدراسة واقع التجارة في العراق ولتحسين التجارة الداخلية لتحقيق الهدف المنشود لاستقرار السوق وتقليل التقلبات السعرية وتقديم توصيات وحلول وتعزيز اليات العمل الكمركي وتعتمد هذه الخطة على دراسة وتحليل واقع التجارة والإجراءات الكمركية الحالية وتقدم مقترحات عملية لتنظيم إصلاحات تسهم في تحسين بيئة الاعمال وزيادة كفاءة العمليات التجارية.

أولًا: السيطرة على المنافذ الحدودية العراقية (منافذ وكمارك)

الجهات ذات الصلة: هيئة المنافذ الحدودية، الهيئة العامة للجمارك، وزارة الداخلية، جهاز المخابرات، جهاز الأمن الوطني.

- أتمتة عمليات التخليص الجمركي وتقليل البيروقراطية.
- وضع الية عمل منسقة مع منافذ إقليم كردستان.
- تطوير نظام إلكتروني موحد يسمح بإتمام جميع الإجراءات عبر الإنترنت.
- تقليل الوثائق المطلوبة وتبسيط الإجراءات الجمركية لإنجاز المعاملات بأسرع وقت لتفادي تلف بعض البضائع.
- تطوير إدارة المنافذ الحدودية وتحديد نظام التخليص الكمركي (شركات، منظمات، افراد).
- تحسين آليات فحص البضائع باستخدام أجهزة السونار والمسح الإشعاعي.
- تطبيق نظام النقاط الجمركية الذكية للتعرف التلقائي على المركبات والفحص الإلكتروني المسبق.
- تعزيز مكافحة التهريب وتنظيم المنافذ غير الرسمية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- العمل بنظام الدفع الالكتروني.
- التنسيق مع البنك المركزي والمصادر الأخرى في رفد المنافذ الحدودية بقيمة البضائع الداخلة عن طريق الشحنات.
- تدريب الكوادر العاملة في المنفذ او الكمارك لمعرفة قيمة البضائع الداخلة مقارنة مع قيمة العملة الخارجة لذلك.

- رفد هيئة المنافذ والهيئة العامة للكمارك بمستجدات القرارات الصادرة بخصوص منع البضائع او إضافة رسم كمركي إضافي.
- الالتزام بالمدة الزمنية والمفروضة على البضائع الداخلة لتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوزراء (منع، إضافة رسم).
- فرض نظام دفع إلكتروني للرسوم الجمركية، وتحديد القيمة الحقيقية للبضائع.

ثانياً: تحسين تنظيم المرور التجاري والبنية التحتية للأنشطة التجارية

الجهات ذات الصلة: وزارة النقل، وزارة الداخلية، أمانة بغداد، مجالس المحافظات

- تخصيص مسارات خاصة لنقل البضائع لتسهيل حركة الشاحنات بين المحافظات.
- تخصيص مساحات خارجية لأنشاء مخازن خارج حدود المدينة.
- تنظيم أوقات دخول الشاحنات إلى مراكز المدن وفرض غرامات على المخالفين لضمان الانسيابية المرورية مع تحديد ممرات مرور محددة.
- تطبيق أنظمة تتبع إلكترونية لحركة الشاحنات (GPS) لمراقبة المسارات من الشحن الى التفريغ.
- إنشاء محطات تفتيش ذكية على الطرق السريعة وتجهيزها بأجهزة فحص متطورة وكاميرات ذكية.
- تنظيم اللوحات الإعلانية وفق معايير واضحة لضمان تحسين المظهر العام للأسواق وزيادة فاعلية الإعلانات التجارية.
- تخصيص أراضي (نقاط للتبادل التجاري الداخلي) تكون ملكيتها للدولة لوجود ساحات غير نظامية تعمل على جباية مبالغ لتفريغ الشاحنات الى سيارات حمل صغيرة مع فرض غرامات مالية في حالة تأخر سيارة الحمل.
- العمل بنظام الباركود من خلال جهاز قارئي لمعرفة تفاصيل الحمولة في السيارات الحمل دون الحاجة الى فحصها لعدة مرات لتقليص الوقت والجهد وضمان السرعة.

ثالثًا: تسهيل إجراءات تسجيل الشركات وجذب الاستثمارات

الجهات ذات الصلة: دائرة تسجيل الشركات، هيئة الضرائب، وزارة التجارة

- إطلاق منصة إلكترونية موحدة لتسجيل الشركات وربطها بالجهات المعنية.
- تقليل عدد الوثائق المطلوبة وتقصير مدة التسجيل إلى يومين فقط.
- فرض غرامات على الشركات غير الملتزمة بقانون الشركات.
- وضع اليات وإجراءات مبسطة لتقليل الروتين للشركات الاجنبية.
- تعديل بعض التعليمات لتسريع عملية إصدار التراخيص.
- تطوير آلية حجز الأسماء التجارية من خلال منصة إلكترونية مخصصة لتسهيل اختيار الأسماء المتاحة.
- يلتزم اتحاد الغرف التجارية العراقية بربط النافذة الالكترونية الخاصة بالأسماء التجارية للأفراد والشركات مع كافة الغرف التجارية بالمحافظات.
- يلتزم اتحاد الغرف التجارية العراقية بربط النافذة الالكترونية الخاصة بالأسماء التجارية للشركات مع دائرة تسجيل الشركات (٦٠ يوم).
- يتولاه مركز البيانات الوطني في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتقديم الدعم الفني للمنظومة الخاصة بالأسماء التجارية وتقييم الأداء ومدى الالتزام بالتنسيق مع دائرة الوقاية في هيئة النزاهة الاتحادية.
- يكون الدفع الكترونياً في كافة عمليات تسجيل الأسماء والسجلات.
- تحديد فترة زمنية لا تتجاوز ٤٨ ساعة للرد على طلبات حجز الأسماء التجارية مع تقديم أسباب واضحة في حالة الرفض.
- وضع آلية واضحة لإلغاء الأسماء التجارية عند تصفية الشركات لتكون متاحة للبعض.
- يلغى تسجيل الاسم التجاري الخاص بالشركات بعد ٩٠ يوم من تسجيله في حال لم يتم اكمال تأسيس الشركة ويشطب من سجلات الغرفة والاتحاد وتبلغ دائرة تسجيل الشركات بذألك.
- على الغرف التجارية كافة تزويد الافراد بشهادة السجل التجاري والتي تثبت فيها كافة المعلومات وتجدد سنوياً على ان تحدد رسوم الإصدار الاولي والتجديد والغرامة في حال عدم التجديد.
- على الغرف التجارية دمج جميع شهادات التسجيل ومزاولة المهنة والشهادات الصحية والربط الالكتروني بين الوزارات المعنية في اصدار رخصة العمل والتصديقات.

- على الغرف التجارية كافة ارسال بيانات السجل التجاري الخاص بالأفراد والمكاتب والجهات المعنية للهيئة العامة للضرائب السابقة والاحقه لهذا القرار (٣٠ يوم).
- انشاء منصة الكترونية خاصة بالهيئة العامة للضرائب لإصدار براءة الذمة مما يمتلك ولدفع المستحقات السابقة للمعني.
- يمنح الاسم التجاري لصاحب الطلب افراد ومكاتب بعد تقديمه كتاب عدم ممانعة من الهيئة العامة للضرائب يقدم عند التسجيل ويقدم هوية ضريبية نافذه عند التجديد.
- تلتزم المصارف كافة بفتح حسابات مصرفية للأفراد والمكاتب الحاصلة على شهادة السجل التجاري وتقديم كافة الخدمات المصرفية بما فيها دفاتر الشيكات وخدمات الدفع الالكتروني.
- يقدم صاحب الاسم التجاري افراد ومكاتب (قرار شمول او منح رقم تسجيل) من دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال عند تجديد الاسم التجاري ولمة واحده فقط.
- لتشجيع الدفع الالكتروني على صاحب الاسم التجاري افراد ومكاتب تقديم عقد جهاز نقطة البيع الخاص بالدفع الالكتروني عند تشديد الاسم التجاري ولمرة واحده فقط.
- ادراج فقرات المحظورة الفقرة (٩) لقانون المنافسة ومنع الاحتكار اثناء تسجيل الشركات لعدم الاخلال بالقانون انف الذكر.

المحاور الرئيسية للخطة:

١. **تطوير الإطار القانوني والتنظيمي:**

الجهات ذات الصلة: مجلس النواب، وزارة التجارة، مجلس شؤون المنافسة.

- تحديث التشريعات: سن قوانين واضحة لتنظيم التجارة الداخلية ومنع الاحتكار والممارسات غير المشروعة.
- يقترح مجلس الاتحاد ومسجل الشركات على وزير التجارة الرسوم المستوفات للخدمات المقدمة للشركات والافراد وتصادق من قبل المجلس الوزاري للاقتصاد (٦٠ يوم).
- توحيد التراخيص: إنشاء نظام موحد لإصدار التراخيص التجارية إلكترونيًا لتسهيل تسجيل الأنشطة التجارية وتقليل البيروقراطية.
- فرض الشفافية: إلزام التجار بالإفصاح عن الأسعار، وشروط البيع، وتكاليف المنتجات والخدمات.

٢. **تعزيز الرقابة والتفتيش على الأسواق**

الجهات ذات الصلة: جهاز التقييس والسيطرة النوعية، الأجهزة الرقابية، وزارة الداخلية، دوائر البلدية

- تفعيل فرق رقابية متخصصة لمتابعة التزام التجار بالقوانين وضبط الأسعار.
- إطلاق منصة إلكترونية للإبلاغ عن المخالفات التجارية من قبل المستهلكين والتجار.

- فرض عقوبات صارمة على الغش التجاري، التلاعب بالأسعار، والتلاعب في جودة المنتجات واغراق السوق بتخفيض الأسعار.

٣. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
الجهات ذات الصلة: صندوق دعم المشاريع الصغيرة، وزارة العمل، وزارة المالية

- دمج المشاريع الصغيرة المتشابهة في الإنتاج وفرض ضرائب بسيطة لتشجيع العمل.
- تخصيص مجمعات تجارية بأسعار رمزية للمشاريع الصغيرة.
- تقديم تسهيلات مصرفية وقروض ميسرة لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة على ان يسجلوا رسمياً.

٤. تحسين البنية التحتية التجارية

- تطوير الأسواق المركزية وتحديث أنظمة النقل والتخزين لتقليل تكاليف التوزيع.
- رقمنة العمليات التجارية عبر تبني أنظمة الدفع الإلكتروني والفواتير الرقمية.
- إعادة تأهيل مراكز الجملة والتجزئة وفق معايير حديثة لتحسين كفاءة التوزيع.
- تخصيص مساحات بأسعار مدعومة لدعم الاعمال الناشئة.

٥. تعزيز المنافسة العادلة وحماية المستهلك

- فرض آليات لمنع التلاعب بالأسعار والاحتكار من خلال مراقبة مستمرة للأسواق.
- تطبيق معايير جودة واضحة على السلع والخدمات لحماية المستهلكين من المنتجات الرديئة.

٦. سيؤدي التحسن في التجارة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة المشاريع وتشغيل عدد أكبر من الايادي العاملة وتعزيز التدفقات التجارية.
٧. تحقيق التنمية المستدامة :توفير بيئة تجارية ملائمة سيعزز قدرة العراق على تحقيق التنمية المستدامة.
٨. بعد انتشار التجارة الرقمية لسهولة التداول والعمل لاختصار الزمن وتقليل الأسعار ولزيادة الجودة نوصي بان يشرع قانون لتنظيم التجارة الرقمية.

النتائج المتوقعة عند تنفيذ التوصيات

١. يلتزم اتحاد الغرف التجارية العراقية بفتح نافذه الكترونية تمكن المتقدمين بالاستعلام عن الأسماء والحجز المؤقت لمدة ٧٢ ساعة قبل البدء بعملية التسجيل في الغرف التجارية في المحافظات.
٢. تقليل زمن تخليص البضائع في المنافذ الحدودية.
٣. تحسين ترتيب العراق في مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" العالمي.
٤. جذب المزيد من الشركات الاجنبية والمستثمرين.

٥. زيادة الإيرادات الجمركية من خلال التطبيق السليم لدى الجهات المنفذة.

٦. تسهيل تسجيل الشركات وتسريع إجراءات فتح المشاريع الجديدة.

٧. الحد من دخول البضائع المهربة والداخلة دون المواصفات المعتمدة.

٨. ضبط السوق المحلية وتحقيق استقرار في الأسعار والتوزيع.